

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Tahrir
DATE:	6-June-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE :	Fuel: Moderate Control of the Market...Awaiting the Smart Card
PAGE:	15
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Mahmoud El Sewfy

الوقود

سيطرة معقولة على السوق.. بانتظار الكارت الذكي



740

مليون
دولار قيمة
المنتجات
البتروولية
التي
ضختها
الدول
العربية
في شكل
مساعدات
لمصر

تعويض النقص بمنتجات بديلة، منها المازوت والسيولار، وهو ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد لتصل إلى نحو ١.٤ مليار دولار شهرياً، وبدأت وزارة البترول من خلال الشركة القابضة للغازات في استيراد الغاز الطبيعي للمرة الأولى، وتحولت مصر إلى دولة مستوردة للغاز الطبيعي بعد أن كانت مصدرة له.

وقامت «القابضة للغازات» بإيجار «مركب تغييز» (تحويل الغاز المسال إلى طبيعي)، ثم بعدها التعاقد على عدد من الشحنات، بمعدل ٤ شحنات شهرياً وبتكلفة تصل إلى ١٥٠ مليون دولار شهرياً، كل هذا تسبب في حالة من الارتباك داخل الحكومة بسبب عدم استطاعتها تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لعمليات الاستيراد، خصوصاً بعد امتناع مراكب الشحن عن تفرغ الشحنات إلا بعد الحصول على خطابات الضمان وهو ما تسبب في أزمات نقص وقود بعد أن ارتفعت نسبة الاستيراد من الخارج في بعض المنتجات عن السابق وصلت في السيولار إلى ٦٠٪ بدلاً من ٥٠٪، وفي المازوت والبيوتاجاز إلى ٥٠٪، و٣٠٪ في البنزين، ويعول الكثير من قيادات البترول على انتهاء أي ملامح لأي أزمة في الوقود مع بدء تعميم كارت الوقود الذكي منتصف الشهر الحالي.

كتب- محمود السيوهي

عانت السوق المصرية لفترة طويلة من نقص المنتجات البترولية قبل ٣٠ يونيو، وظهرت أزمات كبيرة على كل الأصعدة، منها الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والأزدحام والتكدس أمام محطات تموين السيارات، وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة البيع في السوق السوداء، وبعد ٣٠ يونيو بدأت هذه الظاهرة في الاختفاء بعد المساعدات العربية في صورة منتجات بترولية، من دول السعودية والإمارات والكويت، وبدأت هذه الدول في ضخ منتجات بترولية من البنزين والسيولار والمازوت، وصلت قيمتها إلى نحو ٧٤٠ مليون دولار شهرياً، واستمرت المنح والمساعدات العربية حتى نهاية شهر أغسطس من العام الماضي، وبعدها أخذت المساعدات العربية منحى جديداً في صورة توفير جزء كبير من احتياجات السوق المحلية بتسهيلات في السداد تصل إلى ٥ سنوات دون فوائد، وتولت شركات عربية، منها «أدنوك» الإماراتية، تدبير ما يقارب من ٥٠٪ من احتياجات السوق، إلا أن المتابع لحجم الاستهلاك في السوق المصرية يلاحظ الزيادة غير المسبوقة في الاستهلاك، خصوصاً مع اقتراب فصل الصيف واعتماد ٩٥٪ من محطات توليد الكهرباء على الوقود، خصوصاً الغاز الطبيعي، وفي ظل انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي، بدأت «البترول»